

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٤٦

الثلاثاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	أدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

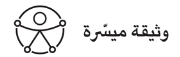
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1514510 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أخاطب المجلس بصفتي الجديدة، وهي المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

في البداية، أود أن أشكر الرئيس عباس وحكومته على الاستقبال الحار والاهتمام الحقيقي بالعمل مع الأمم المتحدة في النهوض بقضية السلام العادلة. كما أود أن أعرب عن امتناني لحكومة إسرائيل على استقبالها الحار وعلى انخراطها بشأن مجموعة من القضايا الهامة المتعلقة بالحالة على أرض الواقع. منذ أن توليت مهمتي، أجريت اتصالات مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين. كما تقابلت مع أصحاب المصلحة على الصعيد السياسي وعلى مستوى المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة ومع الشركاء الرئيسيين في مصر والأردن من أجل الشروع في بلورة فهم أفضل للواقع على الأرض وآفاق المستقبل.

تواجه منطقة الشرق الأوسط موجة عاتية من الإرهاب والتطرف تشكل تحديا خطيرا لا للمنطقة فحسب، ولكن أيضا للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة ومطلب إسرائيل المتمثل في تحقيق الأمن على مدى أكثرمن ٦٠ عاما يؤجج الحالة التي تزداد خطورة يوما بعد يوم. وأدركت أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين أن السلام العادل والمستدام لا يمكن الوصول إليه من خلال النزاع، ولكن يجب أن يكون نتيجة للمفاوضات. وقد لقى الآلاف حتفهم حتى نُسلم اليوم بأن هذه الحقيقة، وهي أن السلام لا يمكن تحقيقه عن طريق العنف ولكن على طاولة التفاوض، من البديهيات.

ويجب ألا نسمح بتبدد هذا الإيمان بالسلام والمفاوضات والذي توصلنا إليه بشق الأنفس. وإذا تبدد، فإن ذلك يمكن أن يواصل زعزعة استقرار الشرق الأوسط لعقود. وللمحافظة على هذا الإيمان وإعادة الأمل للناس، يجب علينا أن نعمل لدعم آفاق الحل القائم على وجود الدولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وكيفية القيام بذلك ليست مسألة أكاديمية، ولكنها مسألة يجب أن تعالجها الأطراف على أرض الواقع والمجتمع الدولي والأمم المتحدة كذلك.

وأنا لا أقلل من صعوبة القرارات التي سيتعين على الطرفين اتخاذها. وينبغي لنا ألا نقلل من شأن التحديات الداخلية التي يتعين على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء التغلب عليها. فالمنطقة تواجه خطرا أمنيا معقدا. غير أنه وتحديدا بسبب المخاطر التي تترصد الشرق الأوسط اليوم، يجب على الطرفين ممارسة القيادة التاريخية وإبداء الالتزام الشخصي بالسلام والمفاوضات.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الحكومة الجديدة في إسرائيل إلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية، بما في ذلك تجميد النشاط

الاستيطاني، لتعزيز استئناف المفاوضات المجدية. ولا يزال استمرار التعاون الأمني بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية حجر الزاوية في الحل السلمي. ويجب على الطرفين بذل كل جهد ممكن للاستفادة من الاتفاقات القائمة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، للحصول على الزخم اللازم للتوصل إلى اتفاق حول الوضع نهائي. والأمين العام على استعداد للعمل مع الجميع لتشجيع العودة إلى المفاوضات على أساس إطار متفق عليه.

لقد وافق الكنيست الإسرائيلي في ١٤ أيار/مايو على الحكومة الائتلافية الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء نتنياهو. وتنص المبادئ التوجيهية للحكومة الجديدة على أنها ''ستسعى جاهدة لتحقيق السلام مع الفلسطينيين وجميع جيراننا، وفي الوقت نفسه ضمان أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية''.

وسننخرط الأمين العام وشخصي مع الحكومة الجديدة لاستكشاف الخيارات الواقعية للعودة إلى مفاوضات ذات مغزى صوب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين في إطار زمني معقول. ومع ذلك، فإن هذا الهدف يتعرض لتهديد متزايد بسبب الإجراءات التي تتخذ على أرض الواقع وتؤدي إلى تفاقم الانقسامات بين الجانبين.

ونشعر بالقلق العميق إذ نرى تعزيز الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية في ثلاث مناسبات في الشهر الماضي. ففي ١٤ أيار/مايو، صدرت عطاءات لتشييد ٨٥ وحدة سكنية في جفعات زئيف، الواقعة جنوب رام الله. وفي ٦ أيار/مايو، وافقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء على منح تصاريح لبناء ٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو، وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أُصدر ٧٧ عطاء لبناء وحدات سكنية في مستوطنتين أخريين في القدس الشرقية.

وتأتي هذه الإعلانات في وقت حساس يتطلع فيه المجتمع الدولي إلى أن تبدي إسرائيل استعدادها للانخراط مع الفلسطينيين بشأن بناء السلام. وينبغي ألا تساور أي أحد أوهام بشأن التأثير الذي تحدثه هذه الإجراءات الانفرادية. فهي لا تؤدي سوى إلى تقويض الآمال الجماعية لمن يتوقون التوصل إلى تسوية عادلة للتراع فحسب، بل تشكك أيضا في إمكانية تحقيق السلام على أساس رؤية وجود دولتين. فالأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأناشد الحكومة الإسرائيلية الجديدة الرجوع عن هذه الإجراءات والامتناع عن مثل ذلك العمل في المستقبل.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تستمر التوترات إذ قامت قوات الأمن الإسرائيلية بحوالي ٢٦٥ عملية للتفتيش والاعتقال، مما أسفر عن اعتقال ٢٩٤ فلسطينيا. وفي حوادث منفصلة في أواخر نيسان/أبريل، أدى إطلاق النار على ثلاثة رجال فلسطينيين، بمن فيهم صبي عمره ١٧ عاما، إلى مقتلهم بعد ما ورد من تقارير عن طعنهم وجرحهم لأفراد أمن إسرائيليين عند نقطتي تفتيش في الخليل ومعاليه أدوميم. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اشتبه بأن رجل فلسطيني دهس بسيارته عمدا مجموعة من رجال الشرطة الإسرائيليين في القدس الشرقية، مما أدى إلى إصابة أربعة منهم. وفي ١١ أيار/مايو، أصيب إسرائيلي طعنا وفق ما ورد في تقارير عن هجوم وقع بالقرب من نقطة تفتيش في الضفة الغربية. وفي ١٤ أيار/مايو، صدمت سيارة يقودها رجل فلسطيني ثلاثة شبان إسرائيليين بالقرب من غوش عتصيون.

وبالرغم من الاعتراضات المتكررة، لا تزال الحكومة الإسرائيلية تهدم المنازل والمباني الفلسطينية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدم إجمالي ١٥ مبنى، كانت تضم ٣٣ مترلا، مما أدى إلى تشريد ٢٥ شخصا، بمن فيهم ١٤ طفلا. وفي ٤ أيار/مايو، رفضت محكمة العدل الإسرائيلية العليا طلبا

قدمه فلسطينيون من قرية سوسيا في المنطقة جيم لتجميد عمليات الهدم في القرية. وفي ١٠ أيار/مايو، أمرت محكمة إسرائيلية بهدم ثمانية مبان في حي سميراميس بالقدس الشرقية. ومرة أخرى تناشد الأمم المتحدة إسرائيل وقف تلك العمليات للهدم والتشريد.

ولا تزال الأمم المتحدة تشعر بالقلق أيضا حيال محاولات نقل المجتمعات المحلية البدوية القريبة من أبو نوار في المنطقة هاء - ١ (E1) في الضفة الغربية التي تتسم بحساسية سياسية وهو أمر قد يكون مرتبطا بالمزيد من بناء المستوطنات.

وإذ أتناول غزة، لا يسعني سوى أن أشير إلى شعوري بالصدمة التي سببتها جولتي القصيرة للغاية الأولى لتفقد الدمار الذي لحق بحي الشجاعية. ولا يمكن لأي أحد - وأكرر، أي أحد - أن يبقى غير متأثر بحجم الدمار، وبطء سرعة إعادة الإعمار، والاحتياجات الهائلة القائمة من أجل إعادة بناء الحياة وسبل كسب الرزق. فغزة تعيش في حالة من اليأس والغضب: وهي غاضبة من الحصار؛ وغاضبة من إغلاق معبر رفح؛ وغاضبة على حركة حماس، بما في ذلك من فرض "ضريبة تضامن" غير قانونية؛ وغاضبة على الجهات المانحة لعدم وفائها بالتزاماتها نحو إعادة الإعمار - وغاضبة على الجميع. ومن الضروريات الأخلاقية والإنسانية الواضحة ليس للأمم المتحدة والمجتمع الدولي فحسب، بل بالدرجة الأولى لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تمنع انهيار غزة. وعلى وجه الخصوص أناشد جميع الفصائل في الميدان ضمان أن تظل غزة تنعم بالسلام.

وبالرغم من أن وقف إطلاق النار المتفق عليه، بوساطة مصر، لا يزال صامدا، استمر وقوع بعض الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أطلقت ثلاثة صواريخ على إسرائيل من غزة في ٢٣ نيسان/أبريل؛ وانفجر أحدها في منطقة مفتوحة في إسرائيل و لم يصل الصاروخان الآخران فانفجرا داخل غزة. وفي ٣ أيار/مايو، أطلق مقاتلون صاروخا آخر سقط داخل غزة بالقرب من السياج الأمني، كما أجرى مقاتلون فلسطينيون تجارب شملت إطلاق ١٩ صاروخا صوب البحر. ومن حسن الطالع، أنه لم يبلغ عن وقوع أية إصابات أو أضرار في هذه الحوادث، التي ندينها جميعا.

وردا على إطلاق الصواريخ، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بعملية قصف جوي على غزة أدت إلى إلحاق الضرر بموقع عسكري لحركة حماس، ولكن لم يبلغ عن وقع أي خسائر في الأرواح. كما أفادت تقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أصاب تسعة فلسطينيين بالرصاص في غزة: منهم ثلاثة صيادي أسماك أطلقت البحرية الإسرائيلية النار على قواربهم وأصيب ستة فلسطينيين بإطلاق النار فيما كانوا يقتربون من سياج غزة الحدودي. كما قتل ثلاثة من المقاتلين الفلسطينيين في حوادث منفصلة حينما انهارت أنفاق للتهريب.

وبدون تحقيق المصالحة الفلسطينية الحقيقة والوحدة، فإن جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في غزة ستواجه صعوبات كبيرة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، سافر وفد للوزراء الفلسطينيين إلى غزة لبدء عملية لإعادة إدماج موظفي القطاع العام، الذين لم يتلق الآلاف منهم أجورهم لفترة تزيد عن عام. ولكن المناقشات انهارت في اليوم التالي.

وبالرغم من هذه الانتكاسة، أشيد بتصميم رئيس الوزراء الحمد الله وجهوده لإيجاد حل لمشكلة موظفي القطاع العام في غزة. ويشكل التزامه بألا يستبعد أي أحد ضمانة هامة. وأناشد جميع الفصائل دعم هذه الجهود. كما أن الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة وعلى دعم الحكومة في حشد الموارد اللازمة لهذه العملية.

ولا بد أن تشمل أية مصالحة شاملة استعادة حكومة التوافق الوطني للسيطرة على معابر غزة المؤدية إلى إسرائيل ومصر. فهذا أمر أساسي للسماح بمواصلة نقل السلع

والأشخاص ولإعادة فتح المعابر في نهاية المطاف. وتقع المسؤولية عن معالجة هذه المسائل في المقام الأول على عاتق السلطة الفلسطينية. ولكنها تقع جزئيا على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذي عليه أن يمكن الحكومة من تولي دورها القيادي في غزة، بما في ذلك من خلال الوفاء بتعهدات الجهات المانحة التي قطعت في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

والأمر الواضح هو أنه ينبغي ألا يدعم أي نهج يؤدي إلى انشقاق غزة عن الضفة الغربية. ففلسطين واحدة، وستعمل الأمم المتحدة بعزم على مناصرة الوحدة من خلال مؤسسات فلسطين الشرعية.

إن الهدف النهائي للأمم المتحدة في غزة هو رؤية رفع جميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونظرا لعدم حدوث ذلك التغيير الأساسي، تشكل الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة الخيار الوحيد المتاح حاليا لتسهيل دخول المواد وللتمكين من تنفيذ المشاريع الكبيرة التي يمكن أن تؤدي إلى التعمير وإيجاد الوظائف وتحقيق الاستقرار.

ويمكنني أن أبلغ بأنه، اعتبارا من ١٩ أيار/مايو، تلقى ما يقرب من ٨٥ ٠٠٠ من الأسر المعيشية البالغ عددها ١٠٠ ٠٠٠ أسرة مواد إعادة الإعمار التي تحتاج إليها لإصلاح منازلها. وإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٨٥ مشروعا من المشاريع الـ ١٦٧ التي قدمت ومولت من جانب المجتمع الدولي والقطاع الخاص؛ ويجري حاليا تنفيذ ثمانية من تلك المشاريع.

وكل هذه التطورات إيجابية ولكنها أبعد من كونها كافية لتلبية احتياجات إعادة إعمار غزة. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي الفلسطينية التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ووزير الشؤون المدنية الفلسطيني، والجهات المانحة على استكمال الترتيبات للإسراع بإعادة الإعمار. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع النظراء على انخراطهم البناء في هذه الأمور.

وإذ أتناول لبنان باختصار، فإن المنسق الخاص كاغ وأعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان اجتمعوا اليوم في بيروت مع رئيس الوزراء تمام سلام لمناقشة الحالة الراهنة في البلد. وبحلول ٢٥ أيار/مايو، سيكون البلد بدون رئيس لفترة عام. ويؤدي هذا الفراغ إلى تقويض قدرة لبنان على التصدي للتحديات التي يواجهها ويعرض للخطر قدرة مؤسسات الدولة على مزاولة أعمالها. وينبغي أن يفي أعضاء البرلمان بالتزامهم الدستوري بانتخاب رئيس بدون المزيد من التأخير.

ومع وجود ١,٢ ملايين لاجئ سوري مسجلين في لبنان يشكلون أعلى نسبة من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان، فإننا مرة أخرى نناشد المجتمع الدولي الوفاء العاجل بالتعهدات القائمة وزيادة الدعم المقدم إلى لبنان وتسريعه على سبيل الأولوية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة مع النظراء في الأمم المتحدة معا على تعزيز الإدارة الفاعلة لوجود اللاجئين تمشيا مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا تزال الحدود اللبنانية – السورية متأثرة بالحوادث ومحاولات التسلل من جانب الجماعة المتطرفة المسلحة، لا سيما نتيجة للقتال في منطقة القلمون. وبذلت القوات المسلحة اللبنانية جهودا كبيرة لتأمين الحدود، بدعم من المجتمع الدولي. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، تلقى لبنان الشحنة الأولى من المعدات العسكرية المقدمة من فرنسا، بتمويل بلغ ٣ بلايين دولار في شكل منحة من المملكة العربية السعودية. وهذه المساهمة والمساهمات الأخرى من الدول الأعضاء ضرورية وهامة على السواء.

وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة على نحو عام، على الرغم من اضطراب الحالة

في مرتفعات الجولان. وقام الطرفان، في خضم تواصلهما المستمر مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بتأكيد التزامهما بوقف الأعمال القتالية وباستقرار الخط الأزرق. واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية كل يوم تقريبا.

وفي الجولان، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة، كما وقع فعل قتال عنيف بين مختلف الجماعات المسلحة في المنطقة الفاصلة. وفي الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو، أثرت النيران التي أطلقت من جانب ''برافو'' نتيجة لهذا القتال على طول خط وقف إطلاق النار. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قامت وحدة لإطلاق القذائف تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق ٤ قذائف في اتجاه الشرق، عبرت واحدة منها خط وقف إطلاق النار. وبعد ذلك ببضعة أيام، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأن أربعة أشخاص يحملون معدات عبروا خط وقف إطلاق النار من جانب ''برافو'' وقتلهم قوات الأمن الإسرائيلية عندما اقتربوا من السياج التقني. وهذه التطورات قد تزيد من التوترات وتتعرض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، إذ أن الفترة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل عملية السلام. لقد حذرت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا من أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. فهو سيؤدي حتما إلى استمرار تردي الظروف المعيشية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وسيقوض أمن واستقرار الجميع. وقد أثبتت اجتماعاتي التمهيدية بوضوح أنه، على الرغم من انعدام الأفق السياسي لفترة طويلة، وفي بعض الأحيان، الخطاب التحريضي السلبي والأعمال التدميرية من جانب من يسعون إلى تقويض استئناف المحادثات، ما زالت هناك رغبة وإصرار أكيدان على التوصل إلى اتفاق دائم. وأي قرار سيتطلب حلا إقليميا شاملا – من المفترض أن يحظى بدعم من المجموعة الرباعية بعد أن يتم تنشيطها – يشمل زيادة التواصل مع الدول العربية الرئيسية. لكن، على الرغم من أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حاسمة لدعم عملية السلام، فإن الحل الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة الأطراف أنفسها.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأتطلع إلى العمل معكم، وإلى توجيهاتكم بشأن سبيل المضي قدما. واسمحوا لي أن أسجل امتناني لسلفي، السيد روبرت سيري، على ما بذله من جهود حثيثة في هذا المنصب. وأود أيضا أن أشكر الفريق الممتاز في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وهنا في الأمانة العامة، إذ بدونهما لن نتمكن من القيام بعملنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.